أثر التحكيم البحري في فض نزاعات عقود النقل البحري وسندات الشحن

إعداد
امل فراج عبد الموجود عبد الوهاب
الهيئة العامة لموانى البحر الاحمر

DOI NO. https://doi.org/10.59660/49113
Received 28/06/2024, Revised 02/08/2024, Acceptance 19/09/2024, Available online 01/01/2025

Abstract

Maritime transport contracts and bills of lading play a crucial role in international trade, serving as a primary means for transporting goods between countries. With the increasing volume and complexity of global trade, various disputes arise that require effective and swift resolutions. This highlights the importance of arbitration as an alternative means of dispute resolution, gaining increasing significance in this field.

Arbitration is an effective and flexible method for resolving disputes arising in maritime transport and bills of lading. It offers several advantages, making it a preferred choice for disputing parties, including speed in resolving disputes, confidentiality that preserves commercial relationships, and the ability to select arbitrators with technical and legal expertise in the maritime field. Both local and international legislations encompass several laws and agreements that regulate maritime arbitration. For instance, the New York Convention of 1958 on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards is one of the most important agreements facilitating the cross-border enforcement of arbitral awards. Additionally, national laws, such as the Egyptian Arbitration Law No. 27 of 1994, include provisions for organizing arbitration procedures and ensuring the enforcement of awards issued by arbitration bodies.

Maritime and legal experts play a crucial role in supporting arbitration procedures in disputes related to maritime transport and bills of lading. Arbitrators are selected based on their extensive experience in the maritime field, ensuring a precise understanding of the technical and legal complexities of disputes. This selection helps build trust between the disputing parties and leads to fair and effective solutions. Arbitration contributes to strengthening commercial maritime relations by providing a reliable mechanism for dispute resolution. Instead of resorting to national courts, which may be slow and complicated, parties can settle their disputes quickly and confidentially through arbitration. This enhances the stability of maritime commercial transactions and encourages further investments in this vital sector.

Despite the numerous advantages of maritime arbitration, it faces some challenges. These include differences in national laws regarding the enforcement of arbitral awards and the need to harmonize international standards to ensure effective enforcement. Additionally, arbitration costs can be high, especially in large and complex cases. The study recommends improving maritime arbitration through several measures: enhancing international cooperation by signing bilateral and multilateral agreements that strengthen the enforcement of maritime arbitral awards, developing national legislation to ensure it keeps pace with international developments and provides a legal environment conducive to arbitration, promoting training and qualification programs for maritime

arbitrators to enhance their efficiency, and raising awareness of the importance of arbitration as a means of resolving maritime disputes among practitioners in this field.

Therefore, arbitration is considered an effective tool for resolving disputes arising from maritime transport contracts and bills of lading, contributing to the enhancement of international maritime trade. With the continuous improvement of the legal and legislative framework, arbitration can play a greater role in supporting maritime investments and achieving economic development. This requires international cooperation and the development of local legislation, in addition to promoting training and qualification in the field of maritime arbitration.

المستخلص

تؤدى عقود النقل البحري وسندات الشحن دورًا حيويًا في التجارة الدولية، إذ تعتبر وسيلة رئيسية لنقل البضائع بين الدول ومع تزايد حجم التجارة العالمية وتعقيداتها، تنشأ نزاعات مختلفة تتطلب حلولًا فعالة وسريعة ومن هنا يبرز دور التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات، حيث تكتسب أهمية متزايدة في هذا المجال. ويُعَد التحكيم وسيلة فعالة ومرنة لتسوية النزاعات التي تنشأ في مجال النقل البحري وسندات الشحن ويتميز التحكيم بعدة مزايا تجعل منه خيارًا مفضلاً للأطراف المتنازعة، منها السرعة في الفصل بالنزاعات، والسرية التي تحافظ على العلاقات التجارية، وكذلك إمكانية اختيار المحكمين ذوي الخبرة الفنية والقانونية في المجال البحري، وتتضمن التشريعات المحلية والدولية عددًا من القوانين والاتفاقيات التي تنظم التحكيم البحري. على سبيل المثال، تُعَد اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية إحدى أهم الاتفاقيات التي تسهل تنفيذ الأحكام التحكيمية عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن القوانين الوطنية، مثل قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لعام ١٩٩٤، أحكامًا خاصة بتنظيم إجراءات التحكيم وضمان تنفيذ الأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم.

ويؤدى الخبراء البحريون والقانونيون دورًا حاسمًا في دعم إجراءات التحكيم في نزاعات النقل البحري وسندات الشحن حيث يتم اختيار المحكمين بناءً على خبرتهم الواسعة في المجال البحري، مما يضمن فهماً دقيقًا للتعقيدات الفنية والقانونية للنزاعات هذا الاختيار يسهم في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وفي التوصل إلى حلول عادلة وفعالة، مما يسهم لتحكيم في تعزيز العلاقات التجارية البحرية من خلال توفير آلية موثوقة لحل النزاعات. فبدلاً من اللجوء إلى القضاء الوطني، الذي قد يكون بطيئًا ومعقدًا، يمكن للأطراف تسوية نزاعاتهم بشكل سريع وسري من خلال التحكيم هذا يعزز من استقرار المعاملات التجارية البحرية ويشجع على مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

ورغم المزايا العديدة للتحكيم البحري، إلا أنه يواجه بعض التحديات من بينها اختلاف القوانين الوطنية المتعلقة بتنفيذ أحكام التحكيم، وضرورة توحيد المعايير الدولية لضمان تنفيذ الأحكام بفعالية كما أن تكلفة التحكيم قد تكون مرتفعة، خاصة في القضايا الكبيرة والمعقدة، وتوصي الدراسة بتحسين التحكيم البحري من خلال عدة إجراءات وهي: تعزيز التعاون الدولي من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية وجماعية تعزز من تنفيذ أحكام التحكيم البحري، وتطوير التشريعات الوطنية لضمان مواكبتها للتطورات الدولية وتوفير بيئة قانونية مشجعة للتحكيم، التدريب والتأهيل من خلال قيام الدول بتعزيز برامج التدريب والتأهيل للمحكمين البحريين لرفع كفاءتهم، وزيادة الوعي بأهمية التحكيم كوسيلة لتسوية النزاعات البحرية بين الممارسين في هذا المجال.

وبذلك؛ يُعَد التحكيم أداة فعالة لتسوية النزاعات الناشئة عن عقود النقل البحري وسندات الشحن، مما يسهم في تعزيز التجارة البحرية الدولية. ومع التحسين المستمر للإطار القانوني والتشريعي، يمكن للتحكيم أن يلعب دورًا

أكبر في دعم الاستثمارات البحرية وتحقيق التنمية الاقتصادية. يتطلب ذلك، تعاونًا دوليًا وتطويرًا للتشريعات المحلية، بالإضافة إلى تعزيز التدريب والتأهيل في مجال التحكيم البحري.

١ـ المقدمة

يؤدى النقل البحري دورا حيويا في الاقتصاد العالمي، كونه شريانا للتجارة الدولية، وأحد أكثر وسائل النقل التجاري استخداما على مستوى العالم، غير أن عمليات النقل البحري تتسم بتعقيدات قانونية وتشريعات متباينة بين الدول، مما يزيد من احتمالية حدوث نزاعات وخلافات بين الأطراف المعنية، حيث ينطوي على عقود معقدة تتطلب فهما دقيقا للالتزامات والمسئوليات لكافة الأطراف المعنية، مثل الشاحنين والناقلين ووسطاء الشحن وشركات التأمين. لذلك، يعد التحكيم أداة هامة لتسوية هذه النزاعات بشكل سريع وفعال، مع الحفاظ على السرية والخصوصية وتقديم قرارات قابلة للتنفيذ دوليا، فالتحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن يمثل أسلوبا فعالا لحل النزاعات التجارية المتعلقة بالشحن البحري[1]، كما تعتبر سندات الشحن جزءا أساسيا من العقود البحرية، حيث تحدد حقوق والتزامات الأطراف فيما يتعلق بشحن ونقل البضائع عبر المحيطات، ومع تعقيدات التشريعات المتغيرة والظروف البيئية والاقتصادية المتغيرة، يصبح من الضروري تضمين بنود تحكيمية في هذه السندات لتسهيل حل النزاعات الناشئة[2].

ويعد التحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن آلية حيوية لتحقيق العدالة التجارية وتقديم حلول فعالة للنزاعات، مما يسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف وتحفيز التجارة الدولية، والقدرة على التكيف مع الظروف الخاصة للصناعة البحرية، عبر تقديم حلول قانونية شاملة ومتكاملة تلبي احتياجات الأطراف المعنية بمختلف أشكال النقل والشحن عبر المحيطات. كما يتميز التحكيم بقدرته على توفير قرارات نهائية وقابلة للتنفيذ دولياً، مما يساعد في تجنب التعقيدات والتكاليف العالية التي قد تنتج عن الإجراءات القضائية التقليدية، كما يستطيع التحكيم في تحديد قضايا النزاع بمرونة أكبر مقارنة بالقضاء التقليدي، مما يسمح للأطراف بتحديد الخبراء في الموضوعات التقنية أو البحرية ليكونوا القضاة في قضيتهم. كما أنه يسمح بالحفاظ على سرية الخلافات التجارية وتجنب الافصاح العام الذي قد يؤثر سلباً على سمعة الأطراف[3].

٢ـ أهمية الموضوع

استخدام التحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن يعزز الثقة والاستقرار في السوق البحري العالمي، حيث يوفر آلية سريعة وفعالة لحل النزاعات الناشئة عن عقود النقل البحري وسندات الشحن، مما يسهم في تجنب التكاليف والتأخيرات التي قد تنتج عن الإجراءات القضائية التقليدية، ويتيح للأطراف اختيار القضاة أو الخبراء المتخصصين في مجال النقل البحري، مما يساعد في تحقيق قرارات متخصصة ومتفهمة للظروف الفنية والقانونية الخاصة بالصناعة، ويحافظ على سرية الخلافات التجارية، مما يحمي سمعة الأطراف، ويمتلك قدرة على التنفيذ الدولي للقرارات بفضل اتفاقية نيويورك للتحكيم، مما يضمن فعالية التنفيذ عبر الحدود ويزيد

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استعراض النقل البحري ٢٠٢٢. الأونكتاد، ٢٠٢٢.

(2) حسن عبد المجيد، اقتصاديات النقل البحري. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النشر الأكاديمية، ٢٠١٠، ص ١٥٦.

(3) أحمد محمد علي، قانون النقل البحري: آليات حل النزاعات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النشر القانونية، ٢٠٢٠، ص ٧٥.

من موثوقية النظام القانوني، كما يساهم التحكيم في تعزيز الثقة بين الأطراف التجارية، مما يعزز من استمرارية العلاقات التجارية ويشجع على المزيد من الاستثمارات في قطاع النقل البحري[1].

٣- اشكالية البحث

ان إشكالية التحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن، تكمن في الأطر القانونية والتحديات العملية التي تواجه الأطراف المتنازعة، وكيفية تنظيم التحكيم البحري وفقا للقوانين الدولية والمحلية، وما هي ابرز التحديات القانونية والعملية التي تواجه التحكيم، وكيف يمكن تحسين آليات التحكيم البحري لضمان عدالة وفعالية حل النزاعات، حيث نادرا ما كانت سندات الشحن تصدر بدون شرط التحكيم، بينما غالبا ما يصدر سند الشحن وبه نص خاص يحيل أو يشير إلى نصوص مشارطة إيجار السفينة والتي من بينها شرط التحكيم، وقدرة النصوص الدستورية والقوانين الوطنية على تطبيق بنود هذه الاتفاقيات والمعاهدات ودمجها بنصوص القوانين، ودور الخبراء البحريين في التحكيم البحري، وشروط نفاذ الاحكام التحكيمية في المنازعات البحرية وسريانها في حق الغير.

٤- منهجية البحث

قمنا في هذا البحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة الأطر القانونية للتحكيم البحري والتحديات المرتبطة بها، وتحليل عدد من الحالات العملية لتوضيح المشكلات التي تواجه الأطراف في التحكيم البحري، وعرض المبادئ والقوانين والاحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقوانين الوطنية، وبالتالي تحديد قدرة النصوص القانونية ودور الخبراء والسوابق والاحكام القضائية في دعم التحكيم البحري، وقد جاء ذلك بالقدر الذي يقتضيه البحث بغية الوصول الى نتائج أكثر وضوحا.

٥- فرضيات البحث

وتستهدف هذه الدراسة التوصل الى:

- بيان القوانين الدولية والإقليمية المتعلقة بالتحكيم البحري التي توفر إطارا تنظيميا شاملا ومنسجما يساعد في حل النزاعات المتعلقة بعقود النقل البحري وسندات الشحن بفعالية، حيث تواجه بعض التحديات التطبيقية.
- تحديد التحديات العملية التي تواجه التحكيم البحري وتشمل نقص الخبرة والمعرفة لدى بعض المحكمين والمتنازعين بشأن الإجراءات والقوانين البحرية.
- بيان أثر الاختلافات في تطبيق قواعد التحكيم البحري بين الدول المختلفة على اتساق وعدالة قرارات التحكيم.
- التحكيم البحري يوفر مرونة وسرعة في حل النزاعات مقارنة بالإجراءات القضائية التقليدية، مما يجعله الخيار المفضل للعديد من الأطراف المتعاقدة في عقود النقل البحري وسندات الشحن.
- التحكيم البحري يحتاج إلى تطوير مستمر للأطر القانونية والبنية التحتية الداعمة له لضمان تحقيق عدالة وفعالية أكبر في حل النزاعات.
- التعاون الدولي بين الدول والمؤسسات البحرية يمكن أن يسهم في تحسين وتوحيد آليات التحكيم البحري، مما يساهم في تعزيز الثقة في هذا النظام.

---

[1] د. سامي العريضي، التحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن: تعزيز الثقة والاستقرار، الطبعة الثانية، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ص ٤٥-٦٧.

المبحث الأول

ماهية عقود النقل البحري وسندات الشحن

يُعد النقل البحري أحد الأعمدة الأساسية للتجارة الدولية، فهو وسيلة نقل فعالة من حيث التكلفة لنقل البضائع عبر المسافات الطويلة[1].

المطلب الأول

ماهية عقود النقل البحري

تعد عقود النقل البحري من العقود الأساسية في التجارة الدولية، حيث تنظم نقل البضائع بين الدول عبر البحار. تُبرم هذه العقود بين الشاحن والناقل البحري، وتُوثق عادةً بوثيقة تعرف بسند الشحن. يحدد هذا العقد تفاصيل النقل مثل الموانئ، مدة النقل، والأجرة، بالإضافة إلى حقوق وواجبات الأطراف، بما في ذلك التعويضات عن الأضرار أو الفقدان [2].

١ـ مفهوم عقود النقل البحري وانواعها

تُبرم عقود النقل البحري لتنظيم نقل البضائع من ميناء إلى آخر، وتُوثق هذه العقود عادةً بسند الشحن الذي يعد دليلاً على استلام الناقل للبضائع، وتشمل العقود تفاصيل مثل الأجرة، التكاليف الإضافية، وإجراءات الشحن والتفريغ، بالإضافة إلى شروط التعويض عن الأضرار أو الفقدان[3].

٢ـ الطبيعة القانونية لعقود النقل البحري

تتميز عقود النقل البحري بكونها عقودًا معقدة تتطلب فهمًا للقوانين البحرية والتجارية. تشكل هذه العقود أساسًا للعلاقات بين الشاحن والناقل، وتخضع لقوانين تجارية وبحرية دولية ووطنية. من خصائصها أنها عقود رضائية وإذعانيه، وقد تنشأ عنها مشاكل مثل التأخير، الهلاك، والأضرار [1].

المطلب الثاني

سلطة القضاء في تسوية المنازعات الناشئة عن عقود النقل البحري وسندات الشحن

تتعلق الولاية القضائية بتحديد السلطة المسؤولة عن الفصل في المنازعات المتعلقة بعقود النقل البحري. تعتمد هذه الولاية على الاتفاقيات المبرمة في العقد، القوانين الوطنية، والمعاهدات الدولية[2].

---

[1] د. حسن أبو زيد، النقل البحري والتجارة الدولية: دراسة قانونية واقتصادية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص ص ٤٥-٤٧.

[2] د. محمد رشاد الحملاوي، قانون التجارة البحرية. الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٢، ص ص ١٥٠-١٦٠.

[3] د. حسن أبو زيد، القانون البحري والنقل البحري: دراسة مقارنة. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٨، ص ص ١٢٣-١٤٥.

(1) د.أحمد الشربيني، "التحكيم في عقود النقل البحري: دراسة قانونية"، مجلة القانون البحري، العدد ٧، ٢٠٢٠، ص ص ٤٥-٦٠.

(2) د. سلوى عبد الرحمن، "الولاية القضائية في قضايا النقل البحري: دراسة في ضوء القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد ٥٧، ٢٠٢٢، ص ص ٥٠-٧٠.

١ـ سلطة القضاء في تسوية المنازعات الناشئة عن عقود النقل البحري وسندات الشحن

تُحدد الولاية القضائية بناءً على شروط العقد أو الاتفاق بين الأطراف، وقد تُعين دولة معينة محكمة خاصة أو يتم اللجوء إلى التحكيم. تشمل عوامل تحديد الولاية القضائية مكان إبرام العقد، جنسية الأطراف، والعلاقة بالنزاع[3].

٢ـ المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بعقود النقل البحري

تهدف المعاهدات والاتفاقيات الدولية إلى توحيد القوانين والمعايير وتعزيز الأمان والكفاءة في النقل البحري، مما يسهل التجارة الدولية ويقلل التعقيدات القانونية[4].

٣ـ تسوية عقود النقل البحري وسندات الشحن عن طريق القضاء

تعتمد التسوية القضائية على تقديم القضايا للمحاكم المختصة، والتي قد تكون وطنية أو دولية، وتشمل الإجراءات تقديم الأدلة والشهادات، وفحص الأدلة، واستشارة الخبراء. رغم أهميتها، تواجه التسوية القضائية تحديات مثل تباين القوانين، ارتفاع تكاليف التقاضي، وبطء الإجراءات[5].

المبحث الثاني

تسوية منازعات عقود النقل البحري وسندات الشحن عن طريق التحكيم

توفر عملية التحكيم ميزة السرية، حيث تحافظ على سرية النزاع وقراراته مما يحمي سمعة الأطراف التجارية ويحافظ على معلوماتهم الحساسة. تتيح اتفاقية نيويورك للتحكيم التجاري الدولي ١٩٥٨ تنفيذ قرارات التحكيم عبر الحدود، مما يعزز موثوقية النظام القانوني الدولي[1] .

المطلب الأول

ماهية اتفاق التحكيم في عقود النقل البحري وأنواعه وشروطه

يعد التحكيم البحري وسيلة فعالة لتسوية النزاعات الناشئة عن عقود النقل البحري وسندات الشحن، ويستند إلى أطر قانونية دولية ووطنية متينة. يعتمد التحكيم على الاتفاقيات الدولية، القوانين الوطنية، والمؤسسات التحكيمية المتخصصة، وقواعد تحكيم خاصة، تساهم جميعها في تنظيم وحل النزاعات بشكل عادل وفعال. يتميز التحكيم بالعديد من الإيجابيات التي تجعله مفضلًا على اللجوء إلى القضاء العادي.

(3) د. أحمد عبد الرحمن، "الولاية القضائية في عقود النقل البحري: تحليل قانوني وعملي"، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٩، ص ص ٧٥-١٠٠.

(4) د. علي عبد الله، المعاهدات والاتفاقيات الدولية في عقود النقل البحري: دراسة تحليلية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢١، ص ص ١٥٠-١٨٠.

(5) د. عبد الرحمن مصطفى، "التقاضي والتحكيم في النقل البحري"، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر، ٢٠٢٢، ص ص ١٠١-١٣٠.

[1] محمد عبد الرحمن، "القانون البحري وتحدياته"، مجلة الدراسات القانونية البحرية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠١٩، ص ص ١٠١-١٢١.

١ـ ماهية اتفاق التحكيم في عقود النقل البحري وشروطه

التحكيم هو عملية تسوية النزاعات خارج المحاكم التقليدية من خلال تعيين محكمين مستقلين. يتمتع التحكيم بميزات مثل السرعة وتقليل النفقات والمرونة في اختيار المحكمين. إلا أن له عيوباً مثل التكلفة العالية، نقص الكوادر المتخصصة، والتحديات في تنفيذ القرارات الدولية. تبدأ عملية التحكيم باتفاق الأطراف على اللجوء للتحكيم، ثم تعيين المحكمين واختيار مركز التحكيم، يلي ذلك تبادل الطلبات وجلسات التحكيم، وأخيراً إصدار قرار ملزم[2].

٢ـ أنواع اتفاق التحكيم ومدى ملاءمته في تسوية منازعات النقل البحري وسندات الشحن

تتعدد أنواع اتفاقيات التحكيم لتلبية احتياجات الأطراف، مثل التحكيم الإلزامي والاختياري، المحلي والدولي، والمؤسسي والمخصص. يعتمد اختيار نوع التحكيم على طبيعة النزاع، حجم الأطراف، وتفضيلاتهم. كل نوع يوفر مزايا معينة تتناسب مع متطلبات النزاع[3].

٣ـ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتحكيم البحري

ساهمت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في تطوير قواعد القانون البحري استجابة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وتعالج النواقص في الاتفاقيات السابقة. تضمنت هذه الاتفاقيات نصوصاً تتيح اللجوء إلى التحكيم لحل النزاعات المتعلقة بنقل البضائع عبر البحر، وحددت إجراءات التحكيم لتعزيز المبادلات التجارية الدولية وحماية الأطراف المتعاملة. من أبرز هذه الاتفاقيات: اتفاقية هامبورغ ١٩٧٨، اتفاقية روتردام ٢٠٠٨، اتفاقية UNCITRAL، اتفاقية CISG، وقانون التجارة البحرية المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٠[1].

٤ـ الأثر القانوني المترتب على شرط التحكيم في منازعات عقود النقل البحري

تؤثر شروط التحكيم على كيفية حل النزاعات بشكل كبير، حيث تشمل الأنواع الرئيسية مثل التحكيم الإلزامي، الاختياري، المحلي، الدولي، المؤسسي، والمخصص. يجب أن تكون الشروط واضحة ومتوافقة مع القوانين المحلية والدولية، كاتفاقية نيويورك ١٩٥٨، لضمان تنفيذ الأحكام بفعالية. تضمن هذه الشروط تحديد الإجراءات، مكان التحكيم، وقوانينه[2].

المطلب الثاني

تشكيل هيئة التحكيم في منازعات عقود النقل البحري

تؤدي شروط التحكيم دوراً مهماً في تحديد الإجراءات واختيار هيئة التحكيم، بما يؤثر على سلطات المحكم والقوانين المطبقة، وتنظيم الأدلة والمرافعات، وإمكانية الطعن في الحكم النهائي[3].

---

[2] د. محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ١٠١-١٢١.

[3] سامي عبد الرحمن، اتفاق التحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن: الأنواع والتطبيقات، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٢، ص ص ٣٠-٥٥.

(1) د. خالد عبد الله، التحكيم البحري وتطوره: دور الاتفاقيات الدولية في تحديث القانون البحري. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعارف البحرية، ٢٠٢٠، ص ص ١٢٠-١٥٠.

(2) محمود سمير الشرقاوي، التحكيم في عقود النقل البحري. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ص ٧٥-١٠٠.

١ـ الشروط الواجب توافرها في المحكم وكيفية اختياره

يجب أن تكون الشروط متوازنة وعادلة لضمان حيادية وفعالية التحكيم، مع ضرورة توفر معايير مثل الخبرة في القانون البحري والحيادية والنزاهة. يمكن اختيار المحكم عبر الاتفاق المسبق، التحكيم المؤسسي، أو التحكيم الفردي، ويجب أن يتوافق مع المعايير الدولية والمحلية لضمان تنفيذ الأحكام بفعالية وحيادية[4].

٢ـ ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم في عقود النقل البحري

يختلف التحكيم عن القضاء في عدة جوانب، حيث يقدم التحكيم سرعة وفعالية أعلى مع سرية أكبر، بينما قد يكون القضاء أكثر تعقيداً ومدة أطول. توفر الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية نيويورك إطاراً لتحسين تنفيذ أحكام التحكيم عبر الدول، رغم التحديات في تنفيذ الأحكام في ولايات قضائية أجنبية[5].

٣ـ القوانين والتشريعات المعمول بها في التحكيم وتأثيرها على تنفيذ الحكم

تعزز القوانين والتشريعات المحلية والدولية التسوية السلمية للنزاعات وتسهيل تنفيذ الأحكام. تعكس الجهود الدولية مثل مؤتمرات لاهاي وميثاق الأمم المتحدة التزاماً بالسلم والأمن الدولي، حيث تساهم القوانين والتشريعات في تحديد القانون الواجب التطبيق وضمان الشفافية والعدالة في حل النزاعات[1].

٤ـ الخبرة في التحكيم ودورها في منازعات عقود النقل البحري

يقوم الخبراء بدور أساسي في التحكيم البحري بتقديم تحليلات فنية وقانونية تساعد في فهم القضايا وتفسيرها. يساهمون في تقديم تقارير فنية وتوضيح القضايا التقنية، مما يعزز فعالية التحكيم ويضمن اتخاذ قرارات عادلة وموثوقة. يتعين أن يكون المحكمون والخبراء ملمّين بالجوانب القانونية والفنية لضمان نتائج فعالة وملائمة للنزاعات البحرية[2] .

المبحث الثالث

حكم التحكيم الصادر في عقود النقل البحري وسندات الشحن

يتميز حكم التحكيم في قضايا النقل البحري وسندات الشحن بالخصوصية الفنية والقانونية، حيث يتناول تفاصيل دقيقة تتعلق بالعقود وسندات الشحن وحقوق والتزامات الأطراف. بينما يوفر التحكيم وسيلة فعالة لحل النزاعات، فإن تنفيذ حكم التحكيم قد يواجه تحديات خاصة تتطلب تدخل القضاء لضمان تطبيق الأحكام وحماية حقوق الأطراف[3].

---

(3) د. محمد عبد الرحمن، التحكيم في المنازعات البحرية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ص ٤٥-٦٠.

(4) أسامة عطا، الفرق بين التحكيم والقضاء، متاح على الموقع الإلكتروني، WWW.Jeddah-iawyer.com، وقت الزيارة ٩:٣٠ م، التاريخ ٢٠٢٤/٢/٢١.

[1] زيات كلثوم، الاتحاد الأفريقي وتسوية النزاعات الدولية. الطبعة الأولى، الجزائر: دار النشر العربي، ٢٠١٠، ص ١٨.

[2] سعيد عبد الله، الخبراء في التحكيم البحري: دورهم وأثرهم في النزاعات البحرية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار العلوم القانونية، ٢٠٢١، ص ص ٩٠-١٠٥.

[3] أحمد عبد الكريم سلامة، قانون التحكيم التجاري الدولي والداخلي. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٣، ص ص ٢١٠-٢٣٠.

المطلب الأول

حكم التحكيم الصادر في عقود النقل البحري

يشمل حكم التحكيم في قضايا عقود النقل البحري معالجة مسائل متعلقة بالشحن، والنقل، والتأمين، وحقوق الأطراف. يعتمد الحكم على تحليل دقيق للعقد المتنازع عليه والممارسات التجارية المعتادة في القطاع البحري.

١ـ دور حكم التحكيم في منازعات عقود النقل البحري

يجب أن يتضمن عقد النقل البحري شرط تحكيم واضح يحدد كيفية حل النزاعات، ويعتمد اختيار المحكمين على الكفاءة والخبرة. يجب على المحكمين اتباع إجراءات التحكيم بدقة وفقاً للقوانين واللوائح، والتأكد من توافق الحكم مع القوانين الوطنية والدولية. تشمل أحكام التحكيم أنواعاً متعددة مثل الحكم النهائي والحكم الجزئي، ويجب أن يتضمن الحكم مقدمة، وقائع، أدلة، أسانيد قانونية، منطوق، وتوقيع المحكمين[1].

٢ـ تنفيذ حكم التحكيم الصادر في عقود النقل البحري

يتطلب تنفيذ حكم التحكيم الالتزام بأسس قانونية وإجرائية، بما في ذلك الاعتراف بالحكم من المحكمة المختصة ومراعاة القوانين المحلية والدولية مثل اتفاقية نيويورك. تشمل المشكلات الشائعة في التنفيذ مماطلة الأطراف وتعقيد الإجراءات، وينصح بالاستعانة بمحام متخصص لمتابعة الإجراءات القانونية بدقة[2].

المطلب الثاني

حكم التحكيم الصادر في سندات الشحن

يتطلب تنفيذ حكم التحكيم الصادر في النزاعات المتعلقة بسندات الشحن اتباع إجراءات قانونية دقيقة لضمان الاعتراف به وتنفيذه بنجاح. يتم التحقق من مطابقة الحكم للقوانين الوطنية والدولية، والتصديق عليه من قبل السلطات القضائية، وتطبيقه وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في الدولة المعنية.

١ـ صدور حكم التحكيم في منازعات سندات الشحن

يجب أن يتضمن سند الشحن شرط تحكيم يحدد كيفية حل النزاعات، وإذا لم يكن هناك شرط تحكيم في العقد، يمكن الاتفاق عليه لاحقاً. يتم تعيين المحكمين بناءً على الخبرة، ويجب أن يكون الحكم مكتوباً وموقعاً ومطابقاً للقوانين[3].

٢ـ تنفيذ حكم التحكيم الصادر في سندات الشحن

تنفيذ حكم التحكيم يتطلب الاعتراف من المحكمة المختصة، وقد يواجه تحديات مثل صعوبات في الاعتراف بالحكم من قبل السلطات القضائية أو صعوبة تحديد الأصول. تشمل الإجراءات التعاون الدولي والتعامل مع مشكلات قانونية وإجرائية[4].

---

[1] محمد عبد الرحمن العوضي، التحكيم في منازعات النقل البحري. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ص ٢٢٠-٢٣٠.

[2] محمد عبد الرحمن العوضي، مرجع سابق، ص ص ٢٤٠-٢٥٠.

[3] محمد علي العباسي، التحكيم في العقود البحرية وسندات الشحن: المبادئ والإجراءات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٧، ص ص ١٥٠-١٧٠.

[4] أحمد القاضي، تنفيذ أحكام التحكيم في العقود البحرية: الإجراءات والتحديات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار المطبوعات القانونية، ٢٠٢٠، ص ص ٢٠٠-٢٢٠.

المطلب الثالث

أثر حكم التحكيم على صناعة النقل البحري وسوق الشحن الملاحي

تؤثر قرارات التحكيم على تحسين نوعية العقود وتعزيز سمعة الشركات، مما يعزز الثقة في السوق. التحكيم يقلل التكاليف والوقت ويزيد من استقرار السوق[1].

١- أثر حكم التحكيم على نوعية العقود والشركات والتكاليف والأداء الاقتصادي

التحكيم يعزز الثقة والتعاون بين الأطراف، ويوفر تسوية سريعة وفعالة للنزاعات. يقدم التحكيم حلولاً تتماشى مع مصالح الأطراف ويحافظ على خصوصية الإجراءات[2].

٢- أثر حكم التحكيم على العلاقات التجارية وثقافة الأعمال

تظهر دراسة تأثير قرارات التحكيم على العلاقات التجارية وثقافة الأعمال في صناعة الشحن البحري أهمية التحكيم في تعزيز الثقة والتعاون بين الأطراف التجارية، توفر آلية التحكيم تسوية سريعة وفعالة للنزاعات، مما يعزز العلاقات التجارية ويشجع على الالتزام بالاتفاقيات والشفافية، كما يتيح التحكيم للأطراف اختيار محكمين ذوي خبرة، مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين لحل النزاع مقارنة بالقضاء العادي. التحكيم يقدم حلاً وسطًا يراعي مصالح الأطراف، مما يعزز ثقافة التعاون في الصناعة. مع ذلك، تظل السرية أحد المزايا الأساسية للتحكيم، حيث يُحظر نشر الأحكام إلا بموافقة الأطراف المعنية، مما يحافظ على خصوصية الإجراءات ويعزز من جاذبية التحكيم[3].

٣- تحليل القضايا المثيرة للجدل المتعلقة بتطبيق التحكيم في حالات النزاعات البحرية

تشمل القضايا المتعلقة بإحالة سند الشحن إلى عقد الإيجار ومشكلات في عقود بيع السفن والبناء والإصلاح. يتطلب الأمر دراسة سلطة المحكم والإجراءات التحكيمية وفقاً للتشريعات الدولية والإقليمية[4].

المطلب الرابع

مدى فعالية التوجيهات الدولية والمعايير المتعلقة بالتحكيم البحري في توفير الدعم القانوني لأطراف النزاع

التحكيم في المنازعات البحرية نظام قانوني مستقل، له أحكامه التي تبنى على أساس الأعراف البحرية في أعالي البحار التي تتضمنها عقود تُبرم بين أطراف دولية مختلفة الجنسيات. يكون التحكيم خارج نطاق السيادة الإقليمية وبعيداً عن المجال البحري الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخاصة الخاضعة لسيادة الدول الساحلية. يعد التحكيم الدولي في المنازعات البحرية، وخاصة تلك التي تنشأ عن العقود البحرية، مظهراً من مظاهر تخلي الدول عن

---

[1] أحمد الجمل، أثر التحكيم على صناعة النقل البحري: القوانين والتطبيقات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر القانونية، ٢٠٢٢، ص ص ١٥٠-١٧٥.

[2] محمد عبد العزيز، تأثير قرارات التحكيم على صناعة النقل البحري: التنظيم والشفافية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعرفة القانونية، ٢٠٢١، ص ص ١٧٥-٢٠٠.

[3] مركز التحكيم الدولي، "تأثير قرارات التحكيم على العلاقات التجارية"، الموقع الرسمي لمركز التحكيم الدولي، تم الاسترجاع في ١٤ يونيو ٢٠٢٤، مرجع سابق، www.internationalarbitrationcenter.org.

[4] محمد كولا، تطور التحكيم التجاري الدولي في الجزائر. الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات بغدادي، ٢٠٠٨، ص ١٣٦.

سيادتها وحصانتها القضائية عند دخولها طرفاً في منازعات دولية، ويستبدل ذلك باللجوء إلى التحكيم الدولي في أنواع العقود البحرية كافة[1].

١ـ مدى فعالية الاهتمام بالتوجيهات الدولية والمعايير المتعلقة بالتحكيم بالبحرى

تنظم الاتفاقيات الدولية مثل بروكسل وهامبورغ وروتردام النقل البحري وتحكم التحكيم، بينما تختلف تطبيقات القوانين المحلية والدولية من دولة لأخرى[2].

٢ـ توفير الدعم القانوني لأطراف العقود والشحنة خلال عملية التحكيم

تستند قواعد التحكيم الدولي إلى الاتفاقيات الدولية وتحدد القوانين المعمول بها، بما في ذلك مكان التحكيم ولغته. تتنوع الإجراءات القانونية في الدول، وتتطلب بعضها إجراءات إضافية كالتصديق[3].

٣ـ نفاذ شروط التحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن

يعتمد التحكيم على اتفاق الأطراف، وقد يكون المرسل إليه ملزماً بشروط التحكيم الواردة في سند الشحن. في مصر، يعترف القانون بأحكام التحكيم ويعالج الطعون المتعلقة بها، مع تعزيز الثقافة التحكيمية من خلال إنشاء مراكز تحكيم عربية وتحديث التشريعات[4].

الخاتمة:

يُعد التحكيم البحري وسيلة حيوية لحل النزاعات الناشئة عن عقود النقل البحري نظراً لطبيعتها التجارية والدولية. يبرز التحكيم الخصائص الفنية المرتبطة بالنزاعات البحرية ويضمن استخدام محكمين ذوي خبرة في هذا المجال. تتميز إجراءات التحكيم البحري بالسرية، مما يحافظ على خصوصية المعاملات التجارية ويعزز العلاقات التجارية الدولية عبر توفير حلول فعالة وسريعة. على الصعيد المحلي، تعترف التشريعات المصرية بأهمية التحكيم البحري وتعتبره وسيلة فعالة لحل النزاعات، حيث تسهم الأحكام القضائية والخبراء البحريون في تعزيز نزاهته وفعاليته. في الدول العربية، يُعتبر التعاون وتبادل الخبرات في مجال التحكيم البحري ضرورياً لتعزيز مكانة هذه الوسيلة، بينما يتطلب الأمر الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتحديث التشريعات لمواكبة التطورات العالمية، مما يعزز الاستقرار التجاري والاقتصادي الدولي.

النتائج:

١. أهمية النقل البحري: النقل البحري هو الوسيلة الأكثر شيوعاً لنقل السلع والمواد الخام بين مراكز الإنتاج ومواقع الاستهلاك.

٢. التحكيم البحري كوسيلة لحل النزاعات: التحكيم البحري هو الوسيلة التي ارتضاها المجتمع الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالعقود البحرية بعيداً عن المحاكم.

---

[1] محمد القاسم، "التحكيم في المنازعات البحرية"، المجلة العربية للتحكيم البحري، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص ٤٥-٦٠.

[2] أحمد السيد، تطور الرقابة القضائية على أحكام التحكيم: دراسة في الفقه والقضاء. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٩، ص ص ٢١٥-٢٢٠.

[3] عاطف محمد الفقي، التحكيم في المنازعات البحرية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٢٦٦.

[4] أحمد محمود، إجراءات إنفاذ أحكام التحكيم في مصر. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النشر المصرية، ٢٠١٩، ص ص ١٠-١٥.

٣. خصائص التحكيم البحري: يمتاز التحكيم البحري بالخصوصية الفنية والتقنية، ويتطلب محكمين ذوي خبرة في الأعراف البحرية والاتفاقيات الدولية.
٤. مؤسسات التحكيم البحري: توجد مؤسسات تحكيمية بحرية مثل جمعية المحكمين البحريين في لندن وغرفة التحكيم البحري في باريس، التي تلعب دوراً مهماً في تنظيم التحكيم البحري.
٥. اتفاقيات دولية: الاتفاقيات الدولية مثل معاهدة هامبورج ١٩٧٨ تسهم في تنظيم قواعد التحكيم البحري.
٦. القانون المصري: القانون المصري يتسع لكافة العمليات البحرية ويعترف بالتحكيم كوسيلة لتسوية النزاعات الناشئة عن العقود البحرية.
٧. دور الخبير البحري: الخبير البحري يلعب دوراً هاماً في تقديم الأدلة والآراء الفنية للمحاكم، مما يساعد في التوصل إلى قرارات عادلة.
٨. سرية الإجراءات: التحكيم البحري يوفر سرية الإجراءات والأحكام، مما يحافظ على العلاقات التجارية ويعزز الثقة بين الأطراف المتنازعة.
٩. أهمية التحكيم الدولي: التحكيم الدولي أصبح ضرورة ملحة لضمان حل النزاعات التجارية الدولية بشكل فعال وعادل.
١٠. تحديات البحث والدراسة: ما زالت دراسة التحكيم البحري محدودة، وهناك حاجة لمزيد من الأبحاث والتوعية في هذا المجال، خاصة في الدول العربية.

التوصيات:

- يتوجب على الدول العربية الاهتمام بمراكز التعليم والتدريب البحري، والتنسيق مع كبري المنظمات البحرية العالمية لتحقيق هذا الهدف، وتعزيز الثقافة التحكيمية في التحكيم البحري وحماية الاستثمارات البحرية، والعمل على تبنى القضايا البحرية المشتركة، وتعزيز التعاون في تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والبحوث في مجال التحكيم، بالإضافة الى رفع مستوى الوعي بأهمية صياغة العقود بشكل دقيق، وإدراج آليات حديثة لفض النزاعات البحرية، ورصد المشكلات التي يواجهها المحكمون، وتعزيز دور الهيئات للمشاركة في وضع التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالتحكيم التجاري والبحري وقواعد مزاولة المهنة، وإنشاء مراكز اكاديمية لتدريب وتأهيل المستشارين والخبراء والمحكمين، وتقديم دبلومات في التحكيم الدولي وغيرها من التخصصات المهمة معتمدة من وزارة التعليم العالي، وتوفير كافة الإمكانات اللوجستية والفنية في مجال التحكيم الدولي والتدريب الإداري، وتقديم الدعم والعون الفني والعلمي للمؤسسات والأفراد والمهتمين بالتحكيم، وتأهيل الجهات المختصة في مختلف القطاعات وفق المعايير المهنية العالمية، وتنظيم ندوات تثقيفية لنشر الثقافة التحكيمية.
- كما يمكن للدول العربية إنشاء مركز أو مؤسسة تحكيمية بحرية تكون مسئولة عن فض المنازعات التجارية البحرية والاستغناء عن التحكيم الأجنبي في هذا النوع من المنازعات، حيث أن معظم المعاملات التجارية البحرية في الدول العربية يتم حلها عن طريق المتعاقد الأجنبي، ويخدم المركز كافة القطاعات البحرية بكل اشكالها وقطاع التخليص والملاحة بالإضافة الى الاستثمارات الأخرى بهدف سرعة تسوية المنازعات ومرونة الإجراءات، لإنشاء بيئة آمنة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، ونشر ثقافة الوسائل البديلة لفض المنازعات وإقامة المؤتمرات والملتقيات، كما دعا الخبراء البحريين المصريين من خلال ندوة الصالون البحري بنادي طلعت حرب لإنشاء مركز تحكيم دولي بحري في مصر، خاصة أنها تخلو من مركز تحكيم

متخصص في فض المنازعات البحرية الدولية، حيث خسرت مليارات الدولارات بسبب التحكيم في العديد من القضايا.

- العمل على دراسة التحكيم الدولي في كليات الحقوق ونشرها في باقي الكليات خاصة الهندسة والتجارة وغيرها لتواجد عقود دولية خاصة بالإنشاءات وقضايا الأوراق المالية والبحرية، ووضع مظلة حكومية تشريعية لمباشرة التحكيم في ظل انتشار عدد من مراكز التحكيم الخاصة والتي تستهدف بعضها الربح، وإنشاء مركز تحكيم بحري تماشيا مع الاتجاه العام للدولة في الاهتمام بتطوير الموانئ والاستثمارات في ثروات مصر البحرية، خاصة وأن مصر خسرت الكثير من القضايا بسبب العقود التجارية وعدم كتابتها بشكل صحيح.
- يجب الصياغة المحكمة والسليمة لشرط التحكيم، حتى تغنى عن أي بطلان للحكم قد ينشأ مستقبلا عند اللجوء للتحكيم، وضرورة الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص بطبيعة التجارة البحرية وخلافاتها التجارية، كذلك مراكز التحكيم والمؤسسات وغرف التجارة، وان يكون حكم التحكيم واضح وحاسم ويرد على كل الطلبات الموضوعية حتى لا يكون عرضة للطعن، وكذلك لابد أن يكون مكتوبا في جميع أجزاء الحكم وموقعا، حيث ان الفارق بين حكم التحكيم والقرارات الإجرائية الخاصة بتحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع ومكان التحكيم ولغة التحكيم وغيرها.

المراجع:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استعراض النقل البحري ٢٠٢٢. جنيف: الأونكتاد، ٢٠٢٢.
- حسن عبد المجيد، اقتصاديات النقل البحري. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النشر الأكاديمية، ٢٠١٠.
- أحمد محمد علي، قانون النقل البحري: آليات حل النزاعات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النشر القانونية، ٢٠٢٠، ص ٧٥.
- د. سامي العريضي، التحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن: تعزيز الثقة والاستقرار. الطبعة الثانية، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٢١.
- د. حسن أبو زيد، النقل البحري والتجارة الدولية: دراسة قانونية واقتصادية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠.
- د. محمد رشاد الحملاوي، قانون التجارة البحرية. الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٢.
- د. حسن أبو زيد، القانون البحري والنقل البحري: دراسة مقارنة. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٨.
- د. أحمد الشربيني، "التحكيم في عقود النقل البحري: دراسة قانونية"، مجلة القانون البحري، العدد ٧، ٢٠٢٠، ص ص ٤٥-٦٠.
- د. سلوى عبد الرحمن، "الولاية القضائية في قضايا النقل البحري: دراسة في ضوء القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد ٥٧، ٢٠٢٢.
- د. أحمد عبد الرحمن، "الولاية القضائية في عقود النقل البحري: تحليل قانوني وعملي"، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٩.

- د. علي عبد الله، المعاهدات والاتفاقيات الدولية في عقود النقل البحري: دراسة تحليلية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢١.
- د. عبد الرحمن مصطفى، "التقاضي والتحكيم في النقل البحري"، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر، ٢٠٢٢.
- د. محمد عبد الرحمن، "القانون البحري وتحدياته"، مجلة الدراسات القانونية البحرية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠١٩.
- سامي عبد الرحمن، اتفاق التحكيم في عقود النقل البحري وسندات الشحن: الأنواع والتطبيقات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.
- د. خالد عبد الله، التحكيم البحري وتطوره: دور الاتفاقيات الدولية في تحديث القانون البحري. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعارف البحرية، ٢٠٢٠.
- محمود سمير الشرقاوي، التحكيم في عقود النقل البحري. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢١.
- د. محمد عبد الرحمن، التحكيم في المنازعات البحرية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.
- أسامة عطا، الفرق بين التحكيم والقضاء، متاح على الموقع الإلكتروني: www.jeddah-lawyer.com، وقت الزيارة: ٩:٣٠ م، التاريخ: ٢٠٢٤/٢/٢١.
- زيات كلثوم، الاتحاد الأفريقي وتسوية النزاعات الدولية. الطبعة الأولى، الجزائر: دار النشر العربي، ٢٠١٠.
- سعيد عبد الله، الخبراء في التحكيم البحري: دورهم وأثرهم في النزاعات البحرية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار العلوم القانونية، ٢٠٢١.
- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون التحكيم التجاري الدولي والداخلي. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٣.
- محمد عبد الرحمن العوضي، التحكيم في منازعات النقل البحري. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
- محمد علي العباسي، التحكيم في العقود البحرية وسندات الشحن: المبادئ والإجراءات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٧.
- أحمد القاضي، تنفيذ أحكام التحكيم في العقود البحرية: الإجراءات والتحديات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار المطبوعات القانونية، ٢٠٢٠، ص ص ٢٠٠-٢٢٠.
- أحمد الجمل، أثر التحكيم على صناعة النقل البحري: القوانين والتطبيقات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر القانونية، ٢٠٢٢.
- محمد عبد العزيز، تأثير قرارات التحكيم على صناعة النقل البحري: التنظيم والشفافية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعرفة القانونية، ٢٠٢١.
- مركز التحكيم الدولي، "تأثير قرارات التحكيم على العلاقات التجارية"، الموقع الرسمي لمركز التحكيم الدولي، تم الاسترجاع في ١٤ يونيو ٢٠٢٤، www.internationalarbitrationcenter.org.
- محمد كولا، تطور التحكيم التجاري الدولي في الجزائر. الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات بغدادي، ٢٠٠٨.

- محمد القاسم، "التحكيم في المنازعات البحرية"، المجلة العربية للتحكيم البحري، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٠.
- أحمد السيد، تطور الرقابة القضائية على أحكام التحكيم: دراسة في الفقه والقضاء. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٩.
- عاطف محمد الفقي، التحكيم في المنازعات البحرية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
- أحمد محمود، إجراءات إنفاذ أحكام التحكيم في مصر. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النشر المصرية، ٢٠١٩.